

العلاقات الأمريكية-الايروانية وتأثيرها على الأمن الوطني العراقي

الاستاذ المساعد الدكتور
حسين حافظ وهيب^(*)

مقدمة

منذ أن تراجع النفوذ الأمريكي في ايران بعد نجاح الثورة الاسلامية فيها عام ١٩٧٩ والولايات المتحدة لم تأل جهداً بتوظيف العديد من الوسائل لاحتوائها على اساس ان نظامها ينتهك حقوق الانسان تارة وتارة اخرى كدولة (ارهابية) حيث صنفت كأحدى محاور الشر.

وبالوقت نفسه فان جمهورية ايران الاسلامية وفي ظل تبنيها لايدولوجية دينية اطر معالمها الأمام الخميني تعد الولايات المتحدة الشيطان الأكبر في العالم، ومن الضروري ان تنحسر مصالح ذلك الشيطان على الاقل في العالم الاسلامي الذي لايران فيه مصالح اخلاقية بناءة، لانها تشكل وياه محوراً دولياً شديد الأهمية ذا مثل اسلامية خلاقة في العالم، وليس كالولايات المتحدة التي لا تربطها بالعالم الاسلامي سوى مصالح ذاتية ضارة وضيقة في احيان كثيرة، وان وجود (اسرائيل) في قلب العالم الاسلامي هو صنعة امريكية صنعها الاستكبار العالمي ومن الواجب اخراجها من قلب هذا العالم، وذلك لن يتم الا من خلال ضرب المصالح الامريكية في العالم الاسلامي برمته اولاً ومن ثم لملمة الجهود الاسلامية للقضاء على الوجود الصهيوني الطارئ.

ان سعي الولايات المتحدة لحماية مصالحها في الشرق الاوسط يجعل من ايران في قلب الاهتمامات الأمريكية، لاسيما بعد ان انقضى ما يقرب العقدين من الزمن على انتهاء الحرب العراقية الايرانية التي اريد منها تقويض الثورة الاسلامية في ايران الا ان مسيرة التنمية الايرانية استمرت في التصاعد دون ان تتمكن الولايات المتحدة من تعويق النظام الايراني بشكل فاعل .

لكن سقوط النظام العراقي بالطريقة المعروفة للجميع اتاح فرصة كبيرة لتكون القوات الامريكية على حدود ايران الغربية بعد ان طوقتها من جهات اخرى متعددة وباتت المواجهة بين الدولتين قاب قوسين وادنى .

لقد احدث احتلال العراق نقلة نوعية في علاقات الولايات المتحدة بايران وبدلاً من ان تكون اراضي الدولتين ميداناً للمواجهة في ما بينهما اصبحت الاراضي العراقية هي ميدان تلك المواجهة فتأثر الأمن الوطني العراقي تأثراً شديداً دفع باتجاه تكرار الدعوة العراقية للحوار بين الدولتين لحل معضلة الأمن في العراق من هذا المنطلق تبدو الدراسة ذات اهمية كبيرة وعلى محورين:

(*) الأول محور العلاقة بين الدولتين ومقدار التباين الحاصل في مستوى التقارب أو التباعد. باحث متخصص بالشؤون الاستراتيجية-قسم الدراسات الاستراتيجية-مركز الدراسات الدولية-جامعة بغداد.

اما المحور الالهم فهو انعكاس تلك العلاقة على مستقبل العراق الامني بدرجة او بأخرى وفقاً لمتغيرات تلك العلاقة.

بمعنى ادق ان هذه الدراسة تحاول البحث عن الاجابة المتعلقة بالاثار الذي تلحقه طبيعة التطور في العلاقات الثنائية (الامريكية الايرانية) على الامن الوطني العراقي من خلال المحاور الآتية:-

اولاً: متغيرات البيئتين الاقليمية والدولية على السياسة الايرانية قبل احتلال العراق. وصفت السياسة الايرانية كما يرى البعض بأنها سياسة تمازج مابين الثوابت والمتغيرات منذ انتصار ثورتها الاسلامية عام ١٩٧٩ وحتى الان^١ وهي قبل ذلك أي في عهد الشاه كانت تابعا معروفاً للسياسة الامريكية لم تكن تمتلك ايا من الثوابت والرؤى الوطنية المستقلة، بل كانت تحركها الدوافع الامريكية، وقد لعبت مع المملكة العربية السعودية دوراً كبيراً في خدمة الاهداف والاستراتيجيات الكونية الامريكية، ووفرت لها هذه التبعية ان تكون لاعباً شديداً للتأثير في الاحداث الاقليمية^٢.

الا ان حصول الثورة الاسلامية ونجاحها فيها شكل نقطة افتراق واضحة بينها وبين الولايات المتحدة، اذ لم تعد ايران بعد عام ١٩٧٩ تابعا للولايات المتحدة بل دولة ذات خصوصية فكرية تحمل بين ثنايا ايدولوجيتها الاسلامية رؤى وتصورات وطنية وكونية مستقلة في ما اعتبرته الولايات المتحدة خطراً اقليمياً شديداً للتأثير على مصالحها الاستراتيجية^٣.

اذ تركت الثورة الاسلامية الايرانية اثاراً كبيرة ليس على مستوى علاقة الدولتين بعضهما البعض الاخر، بل على مستوى التحولات اللاحقة في البيئة الاقليمية العربية، وكانت الهواجس الامريكية تدفع باتجاه الحد من امكانية ان يتوسع المد الاسلامي الثوري الى بقاع اخرى من العالمين العربي والاسلامي تعدهما السياسة الامريكية مناطق نفوذ ذات اهمية فائقة^٤.

كانت الحرب العراقية على ايران عام ١٩٨٠ من الطول الناجعة حينها لايقاف المد الاسلامي الايراني، لكن فشل تلك الحرب في الاطاحة بالنظام الايراني ومن ثم تداعيات احتلال العراق للكويت عام ١٩٩٠م، و حرب تحرير الكويت عام ١٩٩١ وتصدع البيئة الاقليمية لايران بعد سقوط الاتحاد السوفيتي ونشوء دول اسلامية في منطقة آسيا الوسطى، وفر بيئة سياسية مناسبة دفعت باتجاهين^٥.

الاول: تأجيل المواجهة الامريكية المباشرة مع ايران نتيجة الانشغال بالمتغيرين السوفيتي والعراقي في ما بعد.

^١ د. لازم لفته ذياب-سياسة ايران الخارجية بين الثوابت والمتغيرات وعلاقتها بالمتغيرات الدولية ١٩٩٧-٢٠٠١ بحوث المؤتمر الاول لمركز الدراسات الايرانية-جامعة البصرة-نيسان ٢٠٠٢ ص ١٣.

^٢ د. ضاري رشيد العباسي-ايران في الاستراتيجية الامريكية-سلسلة ايران والعالم-مركز الدراسات الايرانية-جامعة البصرة-العدد ٢٠ السنة الثانية ص ١-٢.

^٣ جعفر سبحاني-الحكومة الاسلامية-قم-انتشارات اسلامية-١٩٩٧ ص ١٠٧.

^٤ د. حسين الحاج علي احمد-تغيير الثقافة باستخدام سياسة الولايات المتحدة وتجربة العراق-المستقبل العربي-مركز دراسات الوحدة العربية-بيروت-لبنان-العدد ٢٩٤ آب ٢٠٠٣ ص ٥٨.

^٥ محمود سريع القلم-العلاقات الدولية للدانرتين الغربية والايروانية-مركز دراسات الوحدة العربية-بحوث العلاقات العربية-ايرانية-بيروت-لبنان ط ١ تموز ١٩٩٦ ص ٧.

الثاني: اعادة ترتيب البيت الايراني من الداخل والخارج فانعكس ذلك بشكل ايجابي على الاستقرار السياسي لها تجلى ذلك منذ عام ١٩٩١ حين اعادت علاقتها مع المملكة العربية السعودية وغيرها من الدول العربية الاخرى التي وقفت الى جانب العراق في حربه ضدها، وبدى ان هناك تماسكا داخلياً واضحاً كان يدفع باتجاه تمكين النظام الايراني من كسب المزيد من الثقة في التعامل بحرية اوسع وتمسك اشد بالسيادة والمصلحة الوطنية.

وإذا كانت ايران تأريخياً شديدة التمسك بأصالتها وحضارتها فقد تزايد هذا الاحساس كثيراً بعد المتغيرات الحاصلة في البيئتين الاقليمية والدولية اي بعد فشل الايديولوجيتين (القومية في النطاق الاقليمي والماركسية في المجال الكوني).

اذ جرى تشجيع الدول الاسلامية للتطلع الى ما تحتزنه العقيدة الاسلامية من حلول لمشاكلها بدلا من الارتباط بافكار وضعية اثبتت التجارب العالمية فشلها والتي لا تحترم ثوابت الدول الاسلامية الاساسية .

وكانت الضغوط التي وجهتها الى الدول العربية تهدف الى ان تعمل تلك الدول على صيانة استقلالها من التبعية الخارجية سعياً وراء رؤية اسلامية عالمية والعودة الى الاسلام كمعين قيمي يحصن المسلمين من الافتتان بالحضارة الغربية والابتعاد عن الثقافات الاجنبية المخربة^٦.

وقد حرصت السياسة الخارجية الايرانية على متابعة حثيثة وليست مثيرة لتجريد سياسات الشرق الاوسط من اتجاهاتها الامريكية لأنها تعد النفوذ الامريكي عقبة كأداء بوجه مثلها السياسي الاعلى وهو تحقيق السيادة الاسلامية والاصالة الاسلامية على وجه امثل^٧. وقد تبلورت تلك المتابعة من خلال تقوية علاقتها بدول كبرى كروسيا والصين ودول اسلامية وعربية شتى.

لكن ردة فعل الدول العربية لم تكن ايجابية بأية حال وقد تمثلت بالشعور الواسع النطاق بوصف ايران مهدداً اقليمياً والى معارضة كل ما يتحدث به وذلك ما جعل المسافة الفاصلة بينها وبين ايران ابعد ما تكون من خلال تطوير علاقات اوثق مع الولايات المتحدة والغرب وعدّ التهديد الايراني بمثابة التهديد (الاسرائيلي).

وطيلة الاعوام الممتدة من عام ١٩٩١ وحتى ٢٠٠٣ كانت الهواجس الايرانية تتمحور حول ارتباط بعض دول الخليج باتفاقيات عسكرية مع الولايات المتحدة لاسيما الكويت وقطر والمملكة العربية السعودية يتيح لها تواجدا عسكرياً متزايداً على تخومها الجنوبية الغربية، وبالوقت نفسه كانت ارهاصات النظام العراقي السابق واستضافته منظمة مجاهدي خلق الايرانية المعارضة وقيامها بعمليات عسكرية في الاراضي الايرانية كلها تدفع الى مزيد من القلق من جوارها الغربي .

وحين حصلت احداث ١١ ايلول وما تلاها من تداعيات كانت ايران كغيرها من الدول الاسلامية تحاول ان تتأمن عن مخاطر استهدافها امريكياً، وقد وفرت طبيعة العلاقات الايرانية مع تحالف الشمال الذي يضم القوى المعارضة لحكم طالبان التي اتسمت بالتعاون

^٦ محمود سريع القلم-العلاقات الدولية للدانرتين الغربية والايرانية-مركز دراسات الوحدة العربية-بحوث العلاقات العربية-الايرانية-بيروت-لبنان ط١ تموز ١٩٩٦ ص٧٣٢.

^٧ Iran and the arab world-London:Macmillan-new york:st.martin's press,1993 pp22-26.

الى ان تمد يدها الى الولايات المتحدة ولو بشكل غير مباشر لاسيما في مجال فتح الاجواء الايرانية للطيارين الامريكان الذين تسقط طائراتهم من جراء القتال في افغانستان^(٨)، وان وفرت تلك الفرصة شيئاً من الارتياح الامريكي في حينها الا انها لم تكن تعني بالنسبة للايرانيين فيما يتعلق باحتلال افغانستان سوى احكام الطوق الامريكي على تخومها الشمالية، وحين تفرغت الولايات المتحدة من مهمة اقامة حكومة افغانية (بقيادة حامد قرصاي) بدأ التصعيد أزاء ما أسمتهم بمحاور الشر ولم تكن ايران الا احد اهم هذه المحاور التي استهدفها الخطاب الامريكي^٩.

ومنذ بدأ الاعداد لاحتلال العراق كانت الهواجس الايرانية تتصاعدتجاه ما يجري بصدها امريكيًا، ولم يختلف السلوك السياسي لايران تجاه الحرب على العراق من سلوكها تجاه الحرب على افغانستان فالمتغيرات الاقليمية والدولية استمرت على حالها مابين الحربين ولم يحصل ما يدعو الى تبديل ذلك السلوك فلقد تضاعفت لغة التهديد الامريكية لتغير خارطة السياسة الشرق اوسطية وذلك يعني على اقل تقدير من وجهة النظر الايرانية نقل المشروع الامريكي في العراق الى البلدان العربية والاسلامية^٩.

من هنا بدأت ايران مشوارها السياسي قبل الحرب على العراق مستخدمة اسلوب الحياد تارة واخرى اسلوب رفض الحرب ولكنها في الواقع بدأت تدعو الى تبني دعوات الواقعية السياسية لحفظ الامن القومي والمصالح الوطنية الايرانية^{١٠}.

وقد انقسمت البيئتين الداخلية والاقليمية لايران في الموقف من الحرب بشكل حاد. فعلى المستوى الداخلي حصلت ازمة شديدة وانقسام واضح بين تيار الاصلاحيين وتيار المحافظين، وكان ينبغي ان تتخذ ايران مواقف و سياسات موائمة من هذه الازمة مما يحول دون تفجر الازمة الداخلية، فبينما كان التيار الاول يدعو الى تحقيق اعلى درجة من المكاسب بتوظيف الازمة لتحقيق المصالح الايرانية سواء بشكل تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة او بمد يد العون الى النظام العراقي الجديد على خلاف النظام السابق الذي يختزن قدرا كبيرا من الاخطار على مستقبل ايران ومن ثم ابعاد شبح ادراج ايران عربيا و اقليميا ودوليا على قائمة الدول المعارضة للولايات المتحدة واستغلال الظروف للتقارب معها وانهاء المشكلات العالقة^{١١}.

اما التيار الثاني فكان يدعو الى اتخاذ موقف مبدأي من الولايات المتحدة قائما على عدم المساعدة في شن أي عدوان على دولة مسلمة وبما ينسجم مع القيم الاسلامية التي تدافع عنها كمثل عليا لا تجيز العدوان على دولة مسلمة مهما كان طبيعة نظامها السياسي. وعلى المستوى الاقليمي كان على ايران ان تكون اكثر انسجاما مع المواقف الاقليمية التي بدأتها تركيا وشملت كل من مصر وسوريا والاردن والمملكة العربية السعودية تجسد في اجتماع اسطنبول الاقليمي الذي كان يرمي الى حل الازمة بالطرق السلمية.

^٨ الوفاق الديمقراطي-العدد ٤٦٤ السنة الثانية عشر نيسان-٢٠٠٤.

^٩ الدكتور طلال عتريس-نتائج وتداعيات احتلال العراق على ايران-ندوة احتلال العراق وتداعياته عربيا و اقليميا ودوليا-مركز دراسات الوحدة العربية بيروت-لبنان ٨-١١ آذار ٢٠٠٤ مسودة المؤتمر ص ١٤.

^{١٠} الدكتور طلال عتريس-المصدر نفسه-ص ١٥.

^{١١} التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٢-٢٠٠٣ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ١١ القاهرة-يونيو ٢٠٠٣ ص ١١١.

اما على المستوى الدولي فكان ينبغي لايران ان لاتتورط بسياسات عدائية ضد الولايات المتحدة ولا في سياسات تعاونية معها بما يخل بالالتزامات الايرانية التقليدية وان تكون اكثر انسجاما مع مقررات الامم المتحدة، وكتعبير عن هذه السياسة كانت ايران في حينه ترى بأن اعطاء مجلس الامن وحده صلاحية شن الحرب على العراق مما يحرم الولايات المتحدة من التفرد باحتلاله ومن ثم تهديد امنها ومصالحها.

الا ان تسارع الاحداث وسرعة احتلال العراق وسقوط النظام العراقي بشكل غير متوقع قلب جميع التوقعات الاقليمية في المنطقة والقى بظلال كثيفة من التداعيات لاسيما على الاوضاع الايرانية.

ثانياً: تداعيات احتلال العراق على السياسة الايرانية

حين جرى الاعداد للحرب على العراق ، جرى ايضاً تسليط الضوء بشكل ملفت للنظر حول ايران ورفضها التوقيع على البروتوكول الاضافي لبرامج التسلح النووي الدولية.

ومن ثم بدأ التصعيد في الحديث عن العديد من الملفات المتعلقة بحقوق الانسان والارهاب وبدى واضحاً ان العد التنازلي لمهاجمتها اصبح قاب قوسين وادنى اذ انها موضوعة على قائمة الحرب الاستباقية رغم عدم معارضتها الواضحة لاحتلال العراق ، وان بقاء تلك الملفات دون معالجة سوف توفر فرصة كافية ومسوغاً اكيدا لمهاجمتها^{١٢}.

وكان ينبغي للدبلوماسية الايرانية ان تفعل شيئاً، فالقوات الامريكية اضحت بعد احتلال العراق على تخومها الغربية، وبحدود ما يربو على الف وثلثمائة كيلو متر فضلاً عن الوجود العسكري الامريكي في منطقة الخليج ناهيك عن افغانستان في شمالها الشرقي، والقواعد الامريكية المتواجدة في تركيا، اذ اصبحت امريكا ان صح التعبير تمسك بتلابيب ايران الاربعة^{١٣}. لكن وقائع الاحتلال الامريكي للعراق على الارض لم تكن تسير كما كان متوقفاً لها اذ بدا واضحاً خلال الاشهر الاولى من الاحتلال ان الاجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة في العراق كانت خاطئة في الكثير من جوانبها وخاصة الجانب الامني اذ وفر حل الجيش العراقي السابق والقوى الامنية فرصة كبيرة لدول جوار العراق ان تمارس ما تشاء من الاعمال التي اخلت بالامن الوطني العراقي في ظل الحدود المفتوحة، وقد ساهمت المواقف الاقليمية السلبية من موضوعة احتلال العراق في تقاوم الازمة الامنية وعلى مستويات خطيرة مما ادى كما بينا الى نقل المواجهة لبعض الاطراف الاقليمية مع الولايات المتحدة الى الاراضي العراقية فضلاً عن البعض من المنظمات الارهابية. واصبح الوضع الامني خطيراً بمستوى كبير وبدى ان القوات الامريكية تواجه بعض المصاعب في معالجة الوضع الاقليمي للعراق وخاصة بعد ان شهدت السنة الاولى من الاحتلال تقاوم الخسائر الامريكية، وبذات الوقت تعاظم الرفض العراقي للسياسة الامريكية^{١٤}. وتبين ان

^{١٢} الدكتور حسين حافظ وهيب-السياسة الخارجية الايرانية بين البراغماتية والمبدئية في الموقف من العراق اوراق دولية -مركز الدراسات الدولية -جامعة بغداد -العدد ٢٤ السنة ٦ ايار ٢٠٠٤ ص ١٥.

^{١٣} عيد الوهاب القصاب -مداخلة حول ورقة الشرق الاوسط الكبير التي عقدت في قاعة بابل مركز الدراسات الدولية-جامعة بغداد ٢٠٠٤-٢٠١٢.

^{١٤} خير الدين حسيب-في مقابلة مع قناة المستقلة منشورة في المستقبل العربي العدد ٣٠٣-٤/٥-٢٠٠٣ تحت عنوان حوار حول الملف العراقي ص ١٠٠-١٠٦.

فرصة تحقيق امن وطني عراقي راسخ غير ممكنة وليست مؤكدة بشكل نهائي في ظل تفاقم الاخطاء الامريكية في التعامل مع الواقع الاجتماعي والسياسي للعراق.^{١٥} وفرت الاحداث المتلاحقة في العراق فرصة لايران للثروي قبل الرضوخ للمطالب الامريكية في ضبط حدودها مع العراق ورغم انها اقدمت على توقيع البروتوكول الاضافي في نهاية العام ٢٠٠٤ لتلبية لمطالب الامم المتحدة لكي تدفع باتجاه قطع الطريق عن الولايات المتحدة لاستهدافها اممياً، ومن ثم سمحت بشكل جزئي للتيار الاصلاحى بممارسة بعض الادوار السياسية الا ان تلك الاجراءات رافقتها اجراءات اخرى كان الهدف منها اعاقا المشروع الامريكي في العراق .

فعلى سبيل المثال ادرك الساسة الايرانيون بأن الساحة العراقية مازالت تدخر العديد من المفاجآت وان الوقت لم يعد لصالح انجاح المشروع الامريكي في الانقضاض على ايران بل العكس تماما اذ لا بد ان يكون لايران دور فاعل في احداث اقصى قدر من الخسائر في القوات الامريكية، وقد بينت الاحداث الامنية المتردية والمتكررة في بغداد ومعظم محافظات العراق ان الاوضاع اذا ما استمرت بالتصاعد فأن فشل المشروع الامريكي في العراق سيكون امرا ممكنا ولا جديد في القول بأن الادارة الامريكية في العراق حاولت ومنذ البدء التعبير عن اخفاقها في معالجة الاوضاع في الداخل العراقي بالايعاء الى الدور الذي تقوم به دول الجوار الجغرافي في دعم المقاومة ومدتها بكل ما تحتاجه لاستمرار فاعليتها ومن هنا تأتي اهمية الزيارة لوفد من الخارجية الايرانية في حزيران ٢٠٠٥ عبر عنه "تقييم الاوضاع في العراق" وهو في حقيقته لايعبر الا عن تأكيد الرغبة الامريكية في ان تجد ايران بمعزل عما يجري من احداث مستقبلية في العراق ومن ثم حثها على ضبط حدودها وعدم السماح لمقاتلين اجانب بعبور الحدود واثارة الاضطرابات فيه.^{١٦}

وحقيقة الامر هي ان المرحلة المقبلة ستحدد حقيقة مدى قدرة الدبلوماسية الايرانية على تجسيد صورة الاوضاع الراهنة والمستقبلية ومن ثمّ التعامل مع معطيات واقعية وظفتها العديد من المسائل الجوهرية المتعلقة ليس بطبيعة الجوار فقط بل بطبيعة ظاهرة التشيع في ايران والعراق والتي عدّت خطأ ثابتاً واسباباً بين الجانبين، فايران هي الدولة الوحيدة التي نجحت في اقامة نظام الدولة الاسلامية في وسط دولي لايشجع على قيام مثل هذه الانظمة، وقد وفرت ظروف ما قبل قيام دولة ايران الاسلامية بعض الثوابت، فالإمام الخميني كان قد عدّ النجف الاشرف قاعدة فاعلة ومنطلقاً لتوسيع دائرة نفوذه في معارضة النظام البهلوي قبل اقدام السلطات العراقية السابقة على ترحيله من العراق، ومن جانب اخر كانت المعارضة العراقية التي مثل قسم منها المجلس الاعلى للثورة الاسلامية قد عدّت ايران منطلقاً اساسياً لإدامة زخم هجومها على النظام السابق، ومن ثم فأن هذه التبادلية في الادوار التي وظفتها العوامل الجغرافية والايديولوجية في كلا الدولتين لا بد وان ينظر اليها بجدية لذلك كان لزاماً على الولايات المتحدة ان تنظر لايران على انها ليست جزءاً من

^{١٥} طلال عتريس في ندوة احتلال العراق وتدااعياته عربياً واقليمياً -المستقبل العربي العدد ٣٠٢ نيسان ٢٠٠٤ ص ٤٤-٤٥.
^{١٦} الدكتور حسين حافظ وهيب-السياسة الخارجية الايرانية بين البراغماتية والمبدئية في الموقف من العراق اوراق دولية -مركز الدراسات الدولية -جامعة بغداد -العدد ٢٤، ٦ آيار ٢٠٠٤ ص ١٥.

المشكلة العراقية بل جزءاً مهم من الحل ومن ثمّ فقد فتحت المجال لتفعيل العديد من الملفات ومنها الملف النووي الإيراني كجزء من الضغوط الأمريكية على إيران ومن ثمّ دفعها الى الحوار المباشر بشأن الامن الوطني العراقي.

ثالثاً: الولايات المتحدة والملف النووي الإيراني

البرنامج النووي الإيراني ظل على الدوام مصدراً للتوتر والتصعيد بين الولايات المتحدة وإيران، لأن ذلك البرنامج أصبح المصدر الرئيس لتصعيد يبدو أكثر خطورة يمكن أن تقع بين الجانبين في مرحلة ما بعد الحرب الأمريكية على العراق، حيث لم يكن خافياً منذ فترة طويلة أن إيران ربما تكون الهدف التالي على الأجندة الأمريكية بعد العراق، لاسيما وأنها وضعت ضمن ما يعرف بمحور الشر من جانب إدارة جورج بوش، ولم تخف الإدارة الأمريكية رفضها لتركيبة النظام السياسي الإيراني الذي يهيمن عليه المحافظون، ورغبتها في تمكين الإصلاحيين من السيطرة بالكامل على كافة مقاليد السلطة في إيران، بما ينطوي عليه ذلك من إمكانية تغيير التوجهات السياسية والاستراتيجية لإيران بالطرق السلمية، ولاسيما فيما يتعلق بوقف برامج التسلح الإيرانية، وفي مقدمتها البرامج النووية والصاروخية، وإنهاء العداء الإيراني لإسرائيل.. الى غير ذلك.

ومما يزيد من احتمالات التصعيد الأمريكي إزاء إيران خلال المرحلة القادمة أن التقديرات الاستخبارية الأمريكية تزعم بصورة حاسمة أن الحكومة الإيرانية زادت و سرعت من عمليات البناء والتطوير في برنامجها النووي، سعياً إلى امتلاك السلاح النووي في أقرب مدّة ممكنة، علاوة على أن إدارة جورج بوش تبدو مقتنعة تماماً بأن احتلالها للعراق ووجود قوات أمريكية ضخمة على الحدود الغربية لإيران قد بدل كثيراً من الحقائق الجيوبوليتيكية في منطقة الخليج وشمال غرب آسيا، ويأتي في مقدمة تلك الحقائق الجديدة أن الوجود الأمريكي في العراق يتيح للولايات المتحدة امتلاك الفرصة لممارسة ضغوط سياسية، وربما عسكرية، على إيران بصورة أكثر كثافة عن أي مرحلة سابقة، لذلك تقتضي دراسة الملف النووي الإيراني ايضاح مايلي:

١- تحولات المسألة النووية الإيرانية:

شهد الموقف الأمريكي من البرنامج النووي الإيراني تحولات ملموسة منذ أواخر العام ٢٠٠٤م، حينما وجه المسؤولون الأمريكيون اتهامات لإيران بأنها قامت ببناء منشأتين نوويتين جديدتين في منطقتي أراك و نانتز، من أجل إنتاج يورانيوم على درجة عالية من التخصيب، تمهيداً لصنع الأسلحة النووية.

وقد تمحورت تلك الاتهامات على أن إيران كانت تقوم بإنشاء مصنع كبير لتنفيذ عمليات فصل الجسيمات عن اليورانيوم، ثم تخصيبها. وكانت الولايات المتحدة قد حصلت

على المعلومات الخاصة بهذا الموقع من فصيل من المعارضة الإيرانية يعرف بالمجلس الوطنى الإيرانى للمقاومة. ومما أثار الشكوك حول هذا الموقع الذى كان ما يزال قيد الإنشاء أن الفنيين الإيرانيين أقاموا جدراناً أسمنتية سميكة تحت الأرض، فيما كان يوحى بأن هذه التحصينات ترمى إلى الصمود فى مواجهة أية هجمات معادية على هذا الموقع. وقد ظلت هذه الاتهامات الأمريكية مصدراً لجدل شديد بين الجانبين الأمريكى والإيرانى لمدة طويلة.

وفى محاولة لوأد هذه الاتهامات الأمريكية، سمحت الحكومة الإيرانية لوفد من الوكالة الدولية للطاقة الذرية برئاسة مديرها العام محمد البرادعى بزيارة منشآتها النووية فى أواخر فبراير ٢٠٠٤م، وكان الغرض من هذه الزيارة الوقوف على الأنشطة الحقيقية التى تجرى فى هذا الموقع المذكور، جنباً إلى جنب مع مطالبة البرادعى لإيران بالتوقيع على بروتوكول إضافى يتيح للوكالة الدولية للطاقة الذرية إمكانيات أكبر فى التفتيش على المواقع النووية الإيرانية، والحصول على معلومات أكثر عن برنامجها النووى. ولذلك، كان من الطبيعى أن يجرى التركيز فى هذه الزيارة، بصفة خاصة، على موقع ناتنز المثير للشبهات، والذى كان مفتشو الوكالة يزورونه للمرة الأولى. غير أن هذه الزيارة لم تؤدي إلى تبييد الاتهامات الأمريكية، بل إنها تسببت فى ازدياد الشكوك بأن إيران تسعى إلى إنتاج السلاح النووى، حيث وجد مفتشو الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن موقع مدينة ناتنز يضم شبكة صغيرة تضم مئات من معدات الطرد المركزى لتخصيب اليورانيوم، والتى تعمل بغاز هكسافلورايد اليورانيوم، والجاهزة لإنتاج اليورانيوم المخصب، كما استنتج المفتشون أيضاً أن إيران لديها المكونات اللازمة التى تتيح لها إنتاج وتركيب عدد كبير من أجهزة الطرد المركزى الإضافية، وذلك استناداً إلى أنه من غير الممكن أن تكون إيران قد قامت ببناء هذه المنشأة الكبيرة الخاصة بعمليات الطرد المركزى بدون أن تكون قد اختبرت أولاً بعضها فى مواقع سرية أخرى لم يتم إبلاغ الوكالة الدولية بها. وخلص مفتشو الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى أن هذه الشبكة من الماكينات المسؤولة عن تخصيب اليورانيوم ربما تشير إلى أن إيران تعتزم التمهيد لخطوة لاحقة فى تطوير برنامجها النووى، سعياً إلى امتلاك السلاح النووى. ومما زاد من حدة الأزمة أن الرئيس الإيرانى السابق محمد خاتمى كان قد أعلن فى منتصف فبراير ٢٠٠٤م أن إيران تملك احتياطياً من خام اليورانيوم، وأنها بدأت بالفعل عمليات التعدين فى منطقة سافاند على بعد نحو ٢٠٠ كيلومتر من مدينة يزد بوسط البلاد، كما أعلن رئيس هيئة الطاقة الذرية الإيرانية وقتذاك عن وجود برنامج طموح للطاقة النووية فى إيران، سوف تبدأ إيران فى إطاره فى معالجة اليورانيوم. وفى الوقت نفسه، أعلن المسئولون الإيرانيون فى نفس إعادة العمل فى منشأة لتحويل اليورانيوم تقع بالقرب من مدينة أصفهان، وهى منشأة مختصة بإنتاج غاز سداسى فلورايد اليورانيوم (غاز هكسافلورايد اليورانيوم) المستخدم فى عملية التخصيب^{١٧}.

^{١٧} للمزيد من التفاصيل انظر-الأزمة النووية الإيرانية - مختارات إيرانية - عدد يناير ٢٠٠٣ .

وقد أثارت هذه المعلومات الجديدة تقويمات متباينة من جانب الأطراف المعنية: إيران، والولايات المتحدة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية. فقد كرر المسؤولون الإيرانيون مجددا تأكيداتهم على أنه ليست هناك أغراض عسكرية وراء البرنامج النووي الإيراني، وأنه ليس هناك ما يثير الشبهات في مواقع ناتنز بصفة خاصة، وهو موقع خاضع للإشراف الدولي، مما يعنى أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية سوف تحتفظ بأجهزة رقابة في هذا الموقع، وسوف تقوم بعمليات تفتيش منظم للتأكد من أنه لن يكون هناك أى تحويل لليورانيوم المخصب لأغراض سرية أخرى. وأكد المسؤولون الإيرانيون بصفة خاصة أن موقع ناتنز سوف يستخدم في إنتاج يورانيوم مخصب بدرجة قليلة لغرض استخدامه في مفاعلات توليد الطاقة المدنية التي سوف يتم بناؤها لاحقا. وقامت الوكالة الإيرانية الوطنية للطاقة الذرية بفتح محطة الطاقة النووية في بوشهر، أمام الصحافيين لأول مرة في منتصف مارس ٢٠٠٤م في محاولة لنفي الاتهامات الأمريكية. وبرر المسؤولون الإيرانيون عمليات الإنشاء الجارية في هذا الموقع بأنها تتدرج في إطار سعيها إلى امتلاك برنامج نووي متكامل يهدف إلى إنتاج الطاقة اللازمة للشعب الإيراني، من أجل تحقيق الوفرة في الثروة النفطية الإيرانية. وكرر المسؤولون الإيرانيون رفضهم التوقيع على البروتوكول الإضافي الذي يتضمن التزاما بفتح المنشآت النووية الإيرانية أمام عمليات تفتيش غير محددة الموعد من قبل مفتشى الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ولكن الجانب الأمريكي ظل يرفض على الدوام هذه التبريرات الإيرانية. ووجد في التطورات الأخيرة مؤشرا بالغ الخطورة على تطور البرنامج النووي الإيراني. وخلصت أجهزة الاستخبارات الأمريكية من التطورات سالفة الذكر إلى أن البرنامج النووي الإيراني أكثر تقدما بكثير مما كان متصورا من قبل، وأن هذا البرنامج قد أصبح أكثر تقدما مما كان قد تحقق في المجال النووي في العراق في النصف الثاني من الثمانينيات. وكرر مسؤولو الاستخبارات الأمريكية أيضا اتهامات سابقة لإيران بأنها تقوم ببناء مفاعل آخر بالقرب من مدينة أراك الواقعة في وسط غرب إيران لإنتاج الماء الثقيل الذي يمكن استعماله لصنع البلوتونيوم، وأشاروا إلى أن إيران تبنى أيضا مفاعلا آخر قادرا على استعمال الماء الثقيل.

ويتبنى المسؤولون الأمريكيون سيناريو افتراضيا عن البرنامج النووي الإيراني يقوم على أن إيران تسعى أولا إلى استخراج اليورانيوم من أراضيها أو شرائه من الخارج، ثم يؤخذ هذا اليورانيوم إلى موقع أصفهان، حيث سيتم تحويله إلى وقود، أى غاز يورانيوم الكلوريد الثماني. ويتم بعد ذلك نقل هذا الوقود إما إلى موقع في مدينة ناتنز أو ربما إلى مفاعلات نووية سرية أخرى، أى أن الغرض هو معالجة اليورانيوم وتخصيبه إلى درجة تجعله مناسباً للاستخدام في صنع الأسلحة النووية.

وقد وجد المسؤولون الأمريكيون أن المعلومات الجديدة التي كشفها مفتشو الوكالة الدولية للطاقة الذرية تشير إلى أن إيران تتقدم بسرعة في مجال امتلاك السلاح النووي، وأنها قد قطعت خطوات مهمة في مجال الطرد المركزي. وقد رفض المسؤولون الأمريكيون الحجة الإيرانية القائمة على أن موقع ناتنز سوف يستخدم في إنتاج يورانيوم

مخصب بدرجة قليلة لغرض استخدامه فى مفاعلات توليد الطاقة المدنية التى سوف يتم بناؤها لاحقا، وارتكز الرفض الأمريكى لهذه الحجة على أن مفاعل بوشهر النووى الذى يبنى فى مدينة بوشهر الإيرانية لن يحتاج إلى يورانيوم مخصب بدرجة منخفضة مأخوذ من موقع ناتنز، لأن روسيا سوف تزوده بالوقود، حيث أن روسيا سوف تقدم حوالى ٨٠ طنا من اليورانيوم، لاستخدامها كوقود لمحطة بوشهر النووية الإيرانية، والتى ينتظر أن تكون قد وصلت بالفعل إلى إيران فى شهر مايو ٢٠٠٤م حسب ما كان معلنا من قبل، على أن تبدأ هذه المحطة فى العمل فى النصف الثانى من عام ٢٠٠٤م^{١٨}.

ونظرا لأن إيران لديها القدرة على بناء مفاعل نووى للأغراض المدنية فى ناتنز، حسب مزاعم الاستخبارات الأمريكية، فإنها تستطيع فى المقابل أن تطور مفاعل نوويا سرياً آخر يقوم بعملية تخصيب اليورانيوم، بعيدا عن الرقابة والتفتيش الدوليين. وقد ارتكزت المخاوف الأمريكية فى هذا الصدد من أن الجانب الإيرانى كان حريصا على إخفاء هذه المنشآت النووية فى ناتنز وأراك، ولم تعترف بوجودها إلا بعد أن كشفها عملاء ما يعرف ب- المجلس الوطنى الإيرانى للمقاومة فى أغسطس ٢٠٠٢، فى الوقت الذى لم تكن فيه الوكالة الدولية للطاقة الذرية على علم بها، وهو ما جعل من الصعب على إيران مواصلة إنكار وجود هذه المنشآت أو تفكيكها، فقررت أن تبلغ الوكالة الدولية بأن الغرض منها هو تغطية الاحتياجات الصناعية المدنية.

أما الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإنها لم تعلن بعد تقييمها محددا لنتائج التفتيش الذى أجراه مفتشوها فى إيران، وأعلن مسئولوها أنهم ليسوا مستعدين لتحديد ما إذا كان البرنامج النووى الإيرانى يخالف معاهدة منع الانتشار النووى، على الرغم من الضغوط الأمريكية، وأكدوا أنهم مازالوا فى مرحلة تقييم النتائج التى توصلت إليها عملية التفتيش التى جرت فى فبراير الماضى. وكان الجانب الإيرانى قد اتفق مع المدير العام للوكالة الدولية محمد البرادعى على تصفية الخلافات العالقة بين الجانبين فى المجال النووى فى الاجتماع المقبل لمجلس محافظى الوكالة فى فيينا فى ١٦ يونيو المقبل، على ضوء التقرير الذى سوف يليه البرادعى حول حالة وأفاق البرنامج النووى الإيرانى. ومن ثم، مازالت مسألة البرنامج النووى الإيرانى تقف عند المستوى الفنى فى الوكالة الدولية لطاقة الذرية، وإن القرارات الدولية اللاحقة سوف تتأثر بدرجة كبيرة بهذا المستوى^{١٩}.

٢- احتمالات التصعيد الأمريكى - الإيرانى:

مع أن البرنامج النووى الإيرانى ظل مصدرا للقلق الأمريكى طيلة عقد التسعينيات، فإن إدارة جورج بوش أعطت أولوية فائقة لقضايا الانتشار النووى فى العالم عموما، ولدى من تسميهم دول محور الشر خصوصا، فى مرحلة ما بعد هجمات سبتمبر

^{١٨} مختارات إيرانية-مصدر سابق ص ١٦

^{١٩} المصدر نفسه، ص ١٧

فى نيويورك وواشنطن. واستند التركيز الأمريكى على هذه المسألة من أن هجمات سبتمبر أوضحت، بقوة، إصرار الجماعات المعادية على ضرب الولايات المتحدة وإلحاق الأذى بمواطنيها.

ومن أهم الدروس التى استخلصتها الإدارة الأمريكية من هذه الهجمات أن بعض الجماعات الإرهابية أو بعض الدول المعادية ربما تسعى إلى تنفيذ هجمات مماثلة لهجمات سبتمبر، داخل العمق الداخلى الأمريكى، ولكن باستخدام أسلحة الدمار الشامل، سعياً إلى إحداث أكبر قدر ممكن من الخسائر البشرية والمادية فى الولايات المتحدة، مما دفع هذه الإدارة إلى الزعم بأن تلك الأسلحة أصبحت تمثل خطورة متزايدة على الأمن القومى الأمريكى.

وفى مرحلة ما بعد الحرب الأمريكية على العراق، أصبح الملف النووى الإيرانى جزءاً من طائفة واسعة من الخلافات القائمة بين الجانبين الأمريكى والإيرانى، بدءاً من الاتهامات الأمريكية لإيران بالتدخل فى الشئون الداخلية لعراق ما بعد صدام حسين، واتهامها بايواء عناصر فارة من تنظيم القاعدة فى الأراضى الإيرانية، علاوة على اتهامها بتسريع برنامجها النووى. ولم تكن إسرائيل بعيدة عن هذا التصعيد الأمريكى بشأن البرنامج النووى الإيرانى، حيث ظلت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة عموماً، وحكومة شارون خصوصاً، تلح على الدوام على الإدارة الأمريكية من أجل إعطاء الأولوية للبرنامج النووى الإيرانى الذى تعده إسرائيل مصدر تهديد بالغ الخطورة لها، على الرغم من امتناع إسرائيل ذاتها عن الانضمام إلى معاهدة منع الانتشار النووى، وامتلاكها لترسانة نووية ضخمة.

فى هذا السياق، كان الجانب الإيرانى حريصاً بقوة فى مرحلة ما بعد هجمات ١١ سبتمبر على تفادى التصادم مع الولايات المتحدة، سعياً إلى الخروج من دائرة الاستهداف الأمريكى المحتمل. ولذلك، فقد ساعدت إيران الولايات المتحدة فى حربها ضد نظام طالبان وتنظيم القاعدة فى أفغانستان، إلا إن ذلك لم يؤد إلى تحسن العلاقات بين الجانبين. ووجدت إيران نفسها على قائمة ما يسمى بمحور الشر مع العراق وكوريا الشمالية. وفى أثناء الحرب الأمريكية على العراق، أبدت إيران تعاوناً غير مباشر مع الولايات المتحدة، حيث أغلقت حدودها فى وجه مجموعة أنصار الإسلام، كما أنها لم تحرك ساكناً تجاه انتهاكات المقاتلات الأمريكية للمجال الجوى الإيرانى، بل إن إيران لم تحتج كثيراً على الصواريخ الأمريكية التى وقعت عن طريق الخطأ فى أراضيتها، كما بدت إيران عموماً مؤيدة ضمناً للإطاحة بنظام عدوها اللدود صدام حسين. وفى المقابل، وصف ريتشارد ارميتاج نائب وزير الخارجية الأمريكى السابق موقف إيران من حرب العراق بأنه كان عاملاً مساعداً، إلا أنه لم يدل بتفاصيل حول ذلك.

وفى فترة ما بعد الحرب، امتنعت إيران عن التدخل فى شئون العراق، خوفاً من رد الفعل الأمريكى، كما أعلن الرئيس السابق محمد خاتمی صراحة فى جلسة غير علنية أن الولايات المتحدة أصبحت جارتنا فى الغرب، كما فى الشرق، وعلينا أن نتعايش مع الواقع

الأمريكي في المنطقة رغم مرارة ذلك. وحاول جميع أطراف السلطة في إيران - المحافظون و الإصلاحيون البحث عن قناة مباشرة أم غير مباشرة للحوار مع الإدارة الأمريكية. وبدت كافة هذه الأطراف متفقة حول ضرورة تغيير مسار السياسة الخارجية الإيرانية حيال الولايات المتحدة. إلا أن ذلك كله لم يمنع الإدارة الأمريكية من اتهام إيران عقب الحرب بإثارة القلاقل في أوساط شيعة العراق، وتحريضهم ضد الولايات المتحدة، كما طلبت الإدارة الأمريكية من إيران في أواخر مايو الماضي رسمياً بضرورة اتخاذ إجراءات صارمة ضد أعضاء القاعدة المشتبه فيهم الذين تعتقد واشنطن أنهم يعملون في البلاد، على الرغم من نفي إيران أنها تؤويهم.

ومع أن الجانب الإيراني كان راغباً، بقوة، في تفادي الصدام مع الولايات المتحدة، وبدا حريصاً على إظهار أكبر قدر ممكن من المرونة إزاء الولايات المتحدة بشأن العديد من القضايا، فإن هذه المرونة ظلت قاصرة على طائفة محددة من القضايا، ولم يكن وارداً من بينها أن تبدي الحكومة الإيرانية أدنى قدر من المرونة بشأن برنامجها النووي، الذي تعده من الأصل برنامجاً خاصاً بالاستخدامات السلمية للطاقة السلمية فقط، في إطار الالتزام بالاتفاقات والمعاهدات الدولية الخاصة بمنع الانتشار النووي.

ويثير ما سبق تساؤلاً جوهرياً بشأن: إذا كان البرنامج النووي الإيراني أصبح مصدر تهديد رئيس من وجهة نظر الإدارة الأمريكية، ومن ورائها إسرائيل، فهل يمكن أن تقدم الولايات المتحدة على القيام بأى عمل عسكري ضد إيران، مستفيدة في ذلك من وجودها العسكري في الدول المجاورة لإيران، وبالذات العراق وأفغانستان؟

الواقع، أن الإدارة الأمريكية مازالت تركز في الوقت الحالي على تكثيف جهودها الدبلوماسية والسياسية من أجل تشديد الضغوط على إيران من أجل وقف برنامجها النووي أو على الأقل وقف الأنشطة المثيرة للقلق في هذا البرنامج. وتتوعدت الأنشطة الأمريكية الجارية في هذا الصدد ما بين ثلاثة أنواع، هي: مواصلة الضغوط والإغراءات على موسكو من أجل وقف تعاونها النووي مع إيران، والعمل على بناء موقف دولي قوى ضد البرنامج النووي الإيراني، والعمل على استصدار قرار من الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأن إيران انتهكت معاهدة منع الانتشار النووي.

ويتمثل حجر الزاوية في الجهود الأمريكية لتقييد البرنامج النووي الإيراني في مواصلة الضغوط والإغراءات على روسيا التي تقوم ببناء محطة نووية لإيران في منطقة بوشهر جنوب البلاد. وجرى التباحث في هذا الصدد بين الجانبين الأمريكي والروسي على المستويات كافة. وكان اللافت للانتباه أن مساعد وزير الخارجية الأمريكي بشأن نزع السلاح جون بولتون قد قام بزيارة لموسكو مرات عدة خلال عام ٢٠٠٣ وحده من أجل الملف النووي الإيراني.

على أن المباحثات العديدة التي جرت بين الجانبين خلال المدّة القصيرة الماضية

كشفت عن تباين شديد في مواقفهما من المسألة النووية الإيرانية. ففي الوقت الذي تعد فيه الحكومة الروسية أن تعاونها النووي مع إيران يظل في إطار المعاهدات والاتفاقيات الدولية الموقعة حول حظر انتشار الأسلحة النووية، فإن الإدارة الأمريكية تؤكد على مشروعية قلقها تجاه المحاولات الإيرانية الرامية إلى إنتاج الأسلحة النووية، استناداً إلى المعلومات الجديدة التي تم الكشف عنها في الزيارة التي قام بها البرادعي ومفتشو الوكالة الدولية للطاقة الذرية لإيران .

وفي الوقت نفسه، تعمل الإدارة الأمريكية على بناء موقف دولي قوى ضد البرنامج النووي الإيراني، حيث نجحت الإدارة الأمريكية في إقناع وزراء خارجية الدول الصناعية الثماني الكبرى في العالم في اجتماعهم في باريس في ٢٣ مايو ٢٠٠٤، بأن يتضمن التقرير الصادر عن الاجتماع، والذي يلخص مداوات الوزراء، التعبير بقوة عن الفلق الدولي من البرنامج النووي الإيراني. وحمل الوزراء إيران مسؤولية طمأنة المجتمع الدولي ووضع حد للتساؤلات المثارة بشأن هذا البرنامج، وطالبوا إيران أن تقوم بمبادرات من أجل استعادة الثقة بها، وذلك من خلال احترام بنود قبول الآليات الدولية الخاصة بالرقابة والتفتيش على البرنامج النووي الإيراني، والتي لم تعلن إيران حتى الآن قبولها لها، حتى تكون هذه الرقابة كاملة. وقد شكلت هذه الإشارة في التقرير انتصاراً هاماً للموقف الأمريكي المعادي للبرنامج النووي الإيراني، وكان لافتاً بصفة خاصة أن وزير خارجية روسيا - الذي تتعاون بلاده تعاوناً كثيفاً مع إيران في المجال النووي- لم يعترض على هذه الإشارة.

أما التصعيد الأكثر خطورة من جانب الإدارة الأمريكية بشأن البرنامج النووي الإيراني، فهو يتمثل في محاولة استصدار إعلان من مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في الاجتماع الذي سوف ينعقد في ١٦ يونيو ٢٠٠٤، يقضى بأن إيران انتهكت معاهدة منع الانتشار النووي، وهو ما يمكن أن يتيح للولايات المتحدة استصدار قرار متشدد للغاية لحظر البرنامج النووي الإيراني. ومع أن الإدارة الأمريكية مارست ضغوطاً متشددة على مدير عام الوكالة وعدد من الدول الأعضاء في مجلس محافظي الوكالة لكي يؤيدوا هذا الإعلان المذكور، فإن الوكالة ذاتها تشدد على أنها مازالت في مرحلة تقييم نتائج الزيارات المتكررة التي قام بها مفتشو الوكالة لإيران ، على نحو ما سبق أن ذكرنا، كما أن كثيراً من الدول الأعضاء في الوكالة لم ترحب بهذا التصعيد الأمريكي في التعامل مع الملف النووي الإيراني.

وتثير مسألة بناء محطة للطرد المركزي في منشأة ناتنز في إيران قدراً كبيراً من الخلاف الفني بشأن مدى انتهاكها لمعاهدة حظر الانتشار النووي. فالبعض يذهبون إلى أن إيران لا بد أن تكون قد اختبرت بعضاً من أجهزة الطرد المركزي التي تقوم بتركيبها في منشأة ناتنز، رغم نفي إيران ذلك. وإذا كانت تلك الاختبارات قد أجريت، فإنها تشكل مخالفة لمعاهدة حظر الانتشار النووي طالما لم يتم إبلاغ الوكالة بها، في حين أن بعض خبراء الوكالة الدولية يذهبون إلى أنه حتى إذا أجرت إيران اختبارات بدون الإعلان عنها، فإن

ذلك يعد فقط مجرد مخالفة فنية تقل من حيث خطورتها بكثير عما فعلته كوريا الشمالية بطردها المفتشين من منشآتها النووية^{٢٠}.

ومن ثم، يبدو واضحاً أنه بالرغم من أن البرنامج النووي الإيراني أصبح بمثابة الشغل الشاغل للإدارة الأمريكية، ومع أنه يمثل المصدر الرئيس للتوتر بين الجانبين، فإن من غير المتوقع أن تلجأ الولايات المتحدة إلى القيام بعملية عسكرية واسعة النطاق ضد إيران، لاعتبارات عديدة للغاية، يأتي في مقدمتها أن الإدارة الأمريكية مازالت منغمسة بالكامل في تعقيدات المسألة العراقية، ولا سيما في إعادة ترتيب مؤسسات الدولة العراقية، كما يرتبط الموقف الأمريكي تجاه إيران بحقيقة أن أي عمل عسكري أمريكي ضد إيران سوف يكون مكلفاً للغاية للولايات المتحدة من النواحي العسكرية والبشرية والسياسية، علاوة على أن كثيراً من الدول الأعضاء في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية سوف يرفضون، لأسباب عديدة، التجاوب مع مطلب الإدارة الأمريكية الخاص بإعلان أن إيران قد انتهكت بنود معاهدة منع الانتشار النووي.

ومن بين هذه الأسباب أن كثيراً من الدول، وبالذات العربية والإسلامية، مستاءة جداً من التغاضي الأمريكي المستفز عن القدرات النووية الإسرائيلية، وامتناع الولايات المتحدة عن ممارسة ضغوط على إسرائيل لضمها إلى معاهدة منع الانتشار النووي، كما أن دولاً أخرى مثل روسيا الاتحادية والصين وباكستان ترتبط بعلاقات سياسية واقتصادية، وحتى نووية، مع إيران، وسوف ترفض الموافقة على القرار المذكور، وهو ما سوف يحرم الإدارة الأمريكية من الأداة الرئيسة التي تسعى إلى استغلالها في تقييد ووقف البرنامج النووي الإيراني.

في ضوء هذه الاعتبارات، فإن الإدارة الأمريكية سوف تكثف خلال المرحلة القادمة بتكثيف الضغوط السياسية على إيران، لتقييد برنامجها النووي، خاصة بعد نقل المسألة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى مجلس الأمن وصدور العديد من القرارات الدولية. وإذا نجحت الولايات المتحدة في دفع مجلس الأمن إلى إصدار قرارات أممية حازمة ضد إيران، فإنها سوف تمتلك فرصة أكبر لاستصدار قرارات ملزمة تمنع إيران من المضي قدماً في برنامجها النووي، جنباً إلى جنب مع استمرار الولايات المتحدة في العمل على تقوية موقف التيار الإصلاحى داخل إيران، وهو التيار الساعى إلى بناء علاقات أقوى مع الولايات المتحدة والغرب، اعتقاداً منها بأن من الممكن الاتفاق مع هذا التيار - إذا تمكن من فرض سيطرته الكاملة على السلطة وعلى حلول تفاوضية سلمية لكافة القضايا الشائكة بين الجانبين ومن بينها التفاوض المباشر.

رابعاً:- الحوار الامريكى الايرانى بشأن العراق وآفاقه المستقبلية:

^{٢٠} مختارات إيرانية، المصدر نفسه، ص ١٨

ثمة رؤيتان متناقضتان في مسألة الحوار الايراني الامريكى. الاولى ترى ان مصالح مشتركة بين قطبي النزاع تدفع باتجاه ضرورة انجاحه ، اولها، مصلحة ايرانية، في توسيع هذه المباحثات واستخدامها كجسر لمفاوضات واسعة مع الامريكيين، تدخل فيها قضية البرنامج النووي لايران، وحلحلة القطيعة الدولية، وكسر طوق عزلتها، واستثمار الحوار في معالجة ملف منظمة "مجاهدي خلق" المعارضة للايرانيين، ومنع انزلاق العراق الى الحرب الاهلية، التي لا يمكن بطبيعة الحال التكهّن بنتائجها، لاسيما في ما يتعلق بنظام الحكم في العراق الذي سيولد من رحم هذه الحرب ان وقعت.

أما المصلحة الامريكية، فتبدو واضحة، لان تصاعد العنف سيؤدي الى تقوؤ مشروعاتها الديمقراطية في العراق، ووضعها في زاوية محرجة، وفي مرمى ضغوط واتهامات وتساؤلات متزايدة من الداخل حول جدوى الحرب، وضرورة تحديد أفق واضح لخروج قواتها من العراق، والبحث في امكانية التعاون مع الفرقاء في المنطقة من أجل محاربة الارهاب، بدلا من التدخلات العسكرية وفتح الجبهات، التي من شأنها ان تغذي القاعدة". كما ان أمريكا تسعى من خلال هذه المفاوضات، أيضا، إلى الوصول بتقاهمات، تطمئن المتحالفين معها، لاسيما من دول عربية ان العراق بحكومته التي تمثل جميع المكونات، لن يكون ساحة لاستقطابات طائفية وقومية، تهدد كيانها، لاسيما عقب الحديث عن "حلف امني لحماية الدول العربية ارضا ومصالح" دعت اليه السعودية^{٢١}.

اما الرؤية الاخرى فترى ان الولايات المتحدة ساهمت بوصفها دولة احتلال في زيادة الدور الحيوى الذي تلعبه طهران بصورة مباشرة أو غير مباشرة، عن قصد أو بدونه، ولم يعد هناك مجال للتشكيك في قدراتها وتحكمها في عدد من المفاتيح المركزية التي تؤثر ولا تزال في بعض التطورات الرئيسية. ونجحت طهران منذ بداية الاحتلال الأمريكي للعراق في تكريس نفوذها مستفيدة من الفراغ السائد في كثير من المناطق العراقية، ومن ثم يضيف الحوار المشترك في هذه الأجواء مصداقية على شرعية الدور الإيراني، وينطوى على التسليم بقوتها الإقليمية كعنصر مهم في التوازنات، وأنها تملك من الأوراق ما يمكن أن يلعب دورا في معادلاتها وحرف مجرياتها. ويؤكد الحوار في حد ذاته أن الحفاظ على المصالح الأمريكية هو الذى يحدد كثيراً من معالم الأجندة التي تسعى لتنفيذها.

ففي خضم ثورة عارمة من الحملات الدبلوماسية لم تخف واشنطن السعي لتدشين الحوار مع طهران، الذى لا يستبعد أن يمتد الى قضايا أخرى عالقة ، مثل الملف النووى ومن الممكن أن يؤدي التقاهم حول العراق إلى تفاهم مماثل حول البرنامج النووى.

وتشير معطيات الحوار إلى عدم وجود دور للدول العربية، الأمر الذى يعنى تقليصا لأهمية مبادرة الجامعة العربية بشأن المؤتمر الوطنى العراقى، الذى كان من المقرر انعقاده فى شباط ٢٠٠٥ فى بغداد وأضحى فى عداد المجهول.

^{٢١} خالد طالب الحوار الايراني الامريكى في مرمى الترشقات الكلامية ومقتربات المصالح-المدى-أراء وافكار العدد الصادر في نيسان ٢٠٠٧

ناهيك عن التأكد من إخفاق جهود دول الجوار التي حاولت الإمساك بمفاتيح الأزمة العراقية ولم تتمكن من تحقيق نجاحات مؤثرة أيضاً، عبر المؤتمرات واللقاءات التي عقدت في عواصم مختلفة. وربما يفتح التقدم الإيراني، على حساب التراجع العربي، الباب لبحث الجامعة العربية للبحث عن استراتيجية حيال العراق. فاستمرار الغياب لا يفيد الأطراف الأخرى وبينها إيران، لكنه سوف يهدد في المستقبل المزيد من مفاصل الأمن القومي العربي.

ومن جهة أخرى، يفضى الحوار إلى توارى فرص تكرار سيناريو المشهد العراقي مع إيران. فإجراء محادثات ولقاءات بين مسؤولين من الطرفين يؤكد خبرة طهران بأساليب مقاومة هذا الاحتمال بأدوات عملية، مما يضاعف من تكاليفه الاستراتيجية.

وإذا كانت طهران فعلت ما فعلته في دولة مجاورة ودفعت في الحصيلة النهائية واشنطن للحوار والتفاهم معها، فإنها من الراجح أن تتمكن من القيام بدور أضخم حال تعرضها لسيناريو مماثل، بعد أن عرفت مكامن الضعف في التوجهات الأمريكية. ومن هذه الزاوية تتوافر عوامل إيجابية لضمان سلامة النظام الإيراني خلال المرحلة المقبلة. وتتعزز رؤيته عندما وجه تهديداته وإنذاراته لإسرائيل وكثير من الدوائر الغربية، عكس ما تم تصويره في ذلك الوقت، حيث جرى الترويج لاقترب طهران لضربة قاسمة وعدم وجود أي بوادر للحوار معها من قبل الولايات المتحدة. وتكسر هذه النتيجة ما يوصف بشوكة الشيطان الأكبر علانية، بعد القبول بالحوار، برغم كل المزايدات والنعوت التي وجهت إلى إيران.

ومن جهة ثالثة، يوجه الحوار رسالة لإيران وعلاقتها بالحركات الإسلامية. فقد حذرت صحيفة كيهان في افتتاحيتها (١٨ مارس ٢٠٠٦) من أن هدف الولايات المتحدة هو توجيه رسالة إلى الحركات الإسلامية، مفادها أن طهران استسلمت لواشنطن بعد ٢٧ عاماً من المقاومة. ووجهت الصحيفة نداءً إلى الحكومة قالت فيه أعلنوا بأسرع ما يمكن بأنكم لن تجروا حواراً مع الولايات المتحدة وتجنبوا الوقوع في فخ أعد إيران الإسلامية. وفي هذه الحالة سوف تتأثر علاقة طهران بالمقاومة الإسلامية في لبنان وفلسطين، فقد أصبحت هدفاً رئيساً في كثير من التقديرات الأمريكية^{٢٢}.

على ضوء المعطيات السابقة يمكن القول أن ثمة أربعة مخاطر وتحديات سوف تخرج من رحم الحوار الإيراني - الأمريكي أولها، إذا ما فشل الحوار فسيتحول العراق إلى ساحة لتصفية الحسابات بين الولايات المتحدة وإيران، ومن ثم فأي تسوية بينهما يمكن أن تترتب عليها نتائج تضر بالمصلحة العراقية، مما يخلق بؤرة أكبر للتوتر بين بغداد وطهران في المستقبل. فمهما بلغت التفاهات وقواسمها بين النظام الإيراني والأئتلاف العراقي، بصفته الشريك الرئيس في الحكم حالياً، فإن وجود حلفاء آخرين معه يمكن أن يتسبب في ظهور منغصات على السطح بموجبها تتحول إيران إلى طرف سلبي في المعادلة العراقية.

^{٢٢} انظر صحيفة كيهان- الفخ الامريكي لايران- الافتتاحية- العدد الصادر في ١٨-٣-٢٠٠٦

وثانيها، إمكانية حدوث مساومة على العراق، بمعنى تسهيل مهمة واشنطن مقابل ترك طهران تمضى قدما في ملف تخصيص اليورانيوم. وإذا كانت هذه المساومة تحقق الأهداف العاجلة لكل طرف، غير أنها تبقى على عوامل الخلاف ولا تزيلها. فلا يعنى مساعدة الولايات المتحدة على حل كثير من أزمتها في العراق تخلى إيران عنه تماما. ولا يعنى إعطاء ضوء أخضر لطهران بتخصيب اليورانيوم، وفقا لأى صيغة يتفق عليها، أن واشنطن سوف تغلق هذا الملف نهائيا، لأن مكونات التباين تبقى على حالها وتتوارى مؤقتا إلى حين يتمكن كل طرف من الوصول لأغراضه العاجلة.

وثالثها، إذا كان أى تفاهم مشترك حول العراق يفتح الطريق لتخفيف الصعوبات أمام الملف النووي إنه من غير المستبعد أن يؤدي إلى تفاهم آخر حول سوريا، التي أصبحت هدفا متقدما في الأجندة الأمريكية، لاسيما أن هناك اعتقادا في أن الوصول لدمشق يمر عبر تجريدها من أوراقها الإقليمية. وقد جرى ذلك في لبنان، والمتوقع أن يتكرر مع إيران بصيغة أخرى، خاصة أن الثمن السياسي الذى تقبضه طهران من الراجح أن يكون جيدا، والطريقة التي يمكن أن يتم التفاهم حولها مناسبة، ومشكلة هذا الاحتمال أنه ينال من مصداقية طهران .

ورابعها، فشل المحادثات، جراء تمسك كل طرف برؤيته سوف يفضى إلى زيادة حدة المحكات، ليس فقط بشأن العراق، لكن فى كل الملفات الخلافية، وهو ما يؤدي إلى تداعيات كبيرة، على ضوء صدور تهديدات معلنة أو مبطننة باستهداف كل جانب للآخر. ودرجت طهران فى الأسابيع الماضية على إطلاق تهديدات فى شكل رسائل سياسية، قوامها أنها لن تعدم استغلال كافة أوراقها المتعددة، ومن ثمّ فعدم التفاهم يتسبب فى مزيد من التوتر، لأن الملفات التي يملكها كل طرف مهمة وكفيلة بإحداث خلخلة أكبر فى الأمن الإقليمي^{٢٣}.

الخلاصة:-

تبقى العلاقات الايجابية بين الدول ضرورة وحاجة مثلما هي هدف ينطوي على الكثير من المعاني التي تنشد الاستقرار والتقدم في العالم .

لقد أظهرت الايديولوجيات المختلفة دوراً بالغ الخطورة على مستوى العلاقات الدولية ففي الوقت الذي عانت فيه الدول الاشتراكية من مشاكل المواجهة بين الاتحاد السوفيتي السابق والولايات المتحدة تعاني اليوم الشعوب الامريكية والايرائية على حد سواء نتائج السياسات المبنية على ايديولوجيات متقاطعة.

ففي الوقت الذي تظهر فيه الولايات المتحدة عناداً واضحاً في الدفاع عن مبادئ الرأسمالية واقتصاد السوق والديمقراطية وحقوق الانسان ترى ايران ان الاسلام هو المدافع الصلب عن الحرية والديمقراطية والمساواة وهو يختزن الكثير مما يجعل العالم اكثر استقراراً.

^{٢٣} محمد ابو الفضل-دلالات الحوار الامريكي الايراني-حول العراق -مختارات ايرانية -العدد ٢٩ مايو ٢٠٠٦ ص١-٦

إن بقاء هذا التباين قد يقود الى مواجهة ايرانية امريكية ومن ثمّ ستكون الاراضي العراقية مسرحاً لها اذا لم يتمّ التوصل الى حل للكثير من المشاكل القائمة بينهما لا سيما وان الوجود الامريكي في العراق اصبح حقيقة قائمة ولو الى حين مثلما ورد في الاتفاقية الامنية المثيرة للجدل.

لذلك فمن الطبيعي اذا ما اريد تجنب المواجهة بينهما فعلى الطرفين التمسك بمبدأ الحوار وبالحوار وحده يمكن ان تحل الكثير من القضايا العالقة وهو امر غاية في الاهمية لاستقرار الامن في العراق.